Document: EB 2017/120/R.2/Add.1
Agenda: 3
Date: 14 March 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على معادلة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة أعضاء المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

Fabrizio Felloni
نائب المدير
رقم الهاتف: 2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10–11 أبريل/نيسان 2017

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على معادلة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- **خلفية.** استكمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2016 تقييما مؤسسيا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2016/117/R.5). وفي ديسمبر/كانون الأول 2016 ، قدمت إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي نهجا لاستعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2016/117/R.5). وقد مثل هذا النهج الأساس لتغييرات رئيسية خضعت بعد ذلك لمزيد من الاختبار ثم أدرجت في الوثيقة الحالية الصادرة عن إدارة الصندوق.

التغييرات في عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتسييره

2- بشكل عام، كانت هناك جهود واضحة لمتابعة توصيات التقييم المؤسسي. وكان الحال كذلك على وجه الخصوص بالنسبة للتوصيات التي تتعلق بما يلي: (1) تبسيط عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتحسين فعاليتها؛ (2) تحسين الكفاءة؛ (3) تحسين الإدارة والتسيير؛ (4) توليد مواد التعلم.

3- ومن شأن المقترحات المتعلقة بإجراء تقدير أداء القطاع الريفي مرة واحدة فقط خلال كل دورة من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبإنشاء عملية داخلية لاستعراض الأقران داخل الصندوق، أن تفيد في تحسين جودة عملية تقدير أداء القطاع الريفي وشفافيتها. وهذا الأمر مهم، بالنظر إلى أن التقييم المؤسسي كشف عن وجود فوارق واسعة في الإجراءات المتبعة في الماضي للوصول إلى درجة تقدير أداء القطاع الريفي.

4- ويأتي المقترح بمناقشة واستعراض مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في لجان تنسيق مشتركة بين الإدارات استجابة لتوصية التقييم المؤسسي بوضع "نهج مؤسسي أكبر" لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبالمثل، فإن الممارسة المقترحة بتعميق إبلاغ المجلس التنفيذي عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وإعداد دليل لهذا النظام يمكن أن تعزز وضوح الإجراءات وشفافية القرارات. وفي حين يمكن أن تواصل إدارة الصندوق في المستقبل تطبيق الحد الأدنى والحد الأقصى للمخصصات ووضع سقف للمخصصات لبعض البلدان، من خلال إعداد دليل لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فسيكون لديها الفرصة لوضع قواعد ومعايير واضحة للقيام بذلك.

5- وللحفاظ على سلامة روح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سيكون من المهم تقليل عدد ونطاق الاختيارات التقديرية، وتقديم مناقشة موضوعية، عند إبلاغ المجلس، عن الاختلافات بين المخصصات القطرية في الحالة الأساسية بدون عمليات إعادة التخصيص ووضع سقف للمخصصات، والحالات الفعلية التي تُطبق فيها عمليات إعادة التخصيص ووضع سقف للمخصصات.

6- وأخيرا، يرحب مكتب التقييم المستقل بالمقترح المتعلق بتنظيم مناسبات تعلم بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لموظفي الصندوق ووضع نظام قائم على تكنولوجيا المعلومات لحساب المخصصات تلقائيا والسماح للبلدان الشريكة بمحاكاة عملية التخصيص والمخصصات القطرية الناتجة عن هذه العملية.

التغييرات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

7- **استبعاد مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية.** إن الاستبعاد المقترح لدرجة مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية يستجيب لمسألة طرحها التقييم المؤسسي. فقد أفاد بأنه نظرا لعدم توافر درجات مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية لنسبة 30–38 في المائة من البلدان التي منحها الصندوق مخصصات في الفترة بين التجديد السابع والتجديد التاسع لموارد الصندوق، فقد اعتمد الصندوق ممارسة إعادة ترجيح المتغيرين الآخرين في مكون الأداء القطري. ومع ذلك، فقد أوجدت هذه الممارسة تحيزا محتملا لصالح البلدان التي لا تُتاح لها درجات مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية (انظر التقييم المؤسسي، الفقرات 116–117 و238). وبإزالة مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية من المعادلة، سيختفي مصدر التحيز هذا. ومن أجل تخفيف أثر الخسائر المحتملة للمعلومات، تقترح الوثيقة إضافة بعض من مؤشرات الاقتصاد الكلي المدمجة في مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية في استبيان تقدير أداء القطاع الريفي.

8- ويعتبر **إدخال مؤشر الضعف الخاص بالصندوق** إضافة تحظى بالترحيب لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ولأهميته بالنسبة لولاية الصندوق. فهذا المؤشر يسد ثغرة أبرزها التقييم المؤسسي وهي: نقص المؤشرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بجوانب الفقر النمطية السائدة في المجالات التي يعمل فيها الصندوق، مثل الأمن الغذائي، والتغذية وعدم المساواة. وتمثل الجهود المبذولة لتحويل مؤشر كان يركز في الأصل على الضعف أمام تغير المناخ إلى مؤشر بديل لأوضاع الرفاهية الريفية الأوسع نطاقا مساهمة إيجابية للوثيقة. ومع ذلك، تم إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في المعادلة من خلال أس قدره 1، وهو ما يمكن أن يقيد الوزن الذي يحمله في تحديد الدرجة القطرية ومخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي هذا الصدد، كان من الممكن أن تشتمل مناقشة الوثيقة على تحليل للحساسية لآثار زيادة الأس المطبق على مؤشر الضعف الخاص بالصندوق.

9- ويعتبر متغير **الحافظة والصرف** تنقيحا للمؤشر السابق للحافظة المعرضة للمخاطر. وتمثلت التغيرات الرئيسية في إدراج نسبة صرف مرجحة بعمر الحافظة، وإدراج معادلة لضبط حساب متغير الحافظة والصرف وفقا لحجم الحافظة، دون التأثير سلبا على حجم الحوافظ الصغيرة. ويتماشى ذلك مع استنتاجات وتوصيات التقييم المؤسسي. وكان يمكن إضافة في الملحق الثاني المزيد من الشرح لعملية تحديد المعلمات للدالة اللوجستية في معادلة الحافظة والصرف.

10- **وتُدخِل المعادلة المنقحة العديد من التحسينات، ولكن تبقى هيمنة عامل السكان الريفيين.** فالمعادلة الجديدة المقترحة (على النحو المبين في الفقرة 25 من ورقة العمل) تدمج بعض السمات المرغوب فيها. وعلى سبيل المثال، وفقا للوثيقة (الفقرة 32)، فإن المعادلة ستحدد أقصى مخصصات لتبلغ نحو 5 في المائة من مجموع مظروف الموارد؛ مما يقلل الحاجة إلى وضع سقف اصطناعي على الحد الأقصى للمخصصات. كما ستسفر عن حد أدنى للمخصصات قدره حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي في السنة، بحيث لا تكون هناك حاجة إلى زيادة الحد الأدنى للمخصصات بشكل اصطناعي. وسيعزز هذا الأمر شفافية المعادلة والعملية.

11- وبالرغم من التحسينات المدخلة، لا تزال معادلة المخصصات يهيمن عليها متغير حجم السكان الريفيين. ومعامل الارتباط بين إجمالي المخصصات القطرية المتوقعة للفترة 2016–2018 (باستخدام بيانات من الجدول 1 من الذيل الثاني للوثيقة) والسكان الريفيين قدره 0.697، في حين أنه يبلغ –0.306 بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، و0.253 بالنسبة لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق، و0.128 بالنسبة لتقدير أداء القطاع الريفي و0.144 بالنسبة للحافظة والصرف. ومقارنة بمعاملات الارتباط المحسوبة في التقييم المؤسسي، فقد انخفض مستوى الارتباط انخفاضا طفيفا فقط بالنسبة للسكان الريفيين (من 0.706، الذيل – الجدول 3 من الملحق الرابع بالتقييم المؤسسي)، ولكنه انخفض انخفاضا كبيرا بالنسبة لأداء القطاع الريفي (من 0.224، المرجع نفسه). وزاد معامل الارتباط بشكل ملحوظ بالنسبة للحافظة والصرف، على الرغم من أنه لم يتسن إجراء مقارنة مباشرة مع المعادلة السابقة، نظرا لتغير تعريف المؤشر.

12- وكان من نتائج التقييم المؤسسي أن المعادلة لم تعكس بصورة كافية ولاية الصندوق بشأن الفقر الريفي. وبالتالي، كان من الممكن النظر في خيارات لزيادة "وزن" الضعف (مؤشر الضعف الخاص بالصندوق) في المعادلة.

13- وبشكل عام، يمكن أيضا ملاحظة أن ارتباط المخصصات القطرية المتوقعة يظل أقوى مع مؤشرات الاحتياجات القطرية مقارنة بمؤشرات الأداء، وهي إحدى النتائج التي توصل إليها بالفعل التقييم المؤسسي. وتقر ورقة العمل بذلك (الفقرة 40)، وهي ناتجة بدرجة كبيرة عن القيود التي تطبقها الإدارة (الفقرة 22)، مثل تخصيص ثلثي الموارد الأساسية بشروط تيسيرية للغاية وتخصيص 40–45 في المائة من الموارد الأساسية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

ملاحظات أخرى

14- في تحليل الحساسية المعروض في الوثيقة (الجدول 1، الصفحة 8)، فإن الصدمات المصطنعة لا تنطبق على جميع المؤشرات بطريقة منهجية. فجميع الصدمات المقترحة ذات أحجام نسبية مختلفة (على سبيل المثال، بالنسبة لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق، فإن القيمة ± 0.3 تمثل أكثر من ثلاثة انحرافات معيارية، أما بالنسبة لأداء القطاع الريفي، فإن القيمة ± 0.9 تمثل أقل من انحرافين معياريين). وهناك طريقة بديلة لمقارنة آثار الصدمات المصطنعة المختلفة بشكل أفضل تتمثل في تحديد قيمة الصدمات على أساس انحراف معياري واحد أو بنسبة 1 في المائة.

15- ويهدف التنقيح المقترح لتقدير أداء القطاع الريفي إلى تبسيط عملية التصنيف عن طريق تقليل عدد الفئات (من 12 إلى 6) وعدد الأسئلة والأسئلة الفرعية. ومن شأن الإنشاء المقرر لمجموعة استعراض الأقران داخل الصندوق، وهي ممارسة قائمة بالفعل في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، أن يعزز صرامة واتساق العملية بين البلدان. واستنادا إلى خبرة المنظمات الأخرى، من المرجح أن يشكل نقص البيانات أو الدراسات المحددة عائقا، ومن هنا تأتي أهمية تعزيز عملية استعراض الأقران الداخلية حتى تستفيد من تبادل خبرات الموظفين.

16- ومن المحاذير ذات الصلة هي أن تقدير أداء القطاع الريفي يدمج حاليا بيانات عن الوضع الاقتصادي الكلي للبلدان. وكما أُشير إليه، فإن هذا الأمر يسد جزئيا الثغرة الناجمة عن إزالة درجة مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية من المعادلة. غير أنه من المحتمل ذلك قد يُدخِل مؤشرات لا تحمل علاقة

واضحة أو خطية مع الأوضاع التي يعيشها فيها فقراء الريف. وتتمثل المخاطر في أن إضافة "ضوضاء" للمعلومات ذات الصلة قد تنتقل إلى مؤشرات أخرى.

17- **ملاحظات ختامية.** بشكل عام، يثني مكتب التقييم المستقل على إدارة الصندوق للجهود المبذولة لتحسين عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتعزيز مستوى صرامة وشفافية وجودة المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي وبالتالي تعزيز وظيفته الإشرافية.

18- وأُضيف عدد من التحسينات إلى معادلة تخصيص الموارد، والتي تشمل حاليا مؤشرات تقارب ظروف الرفاهية لفقراء الريف في المجالات التي يغطيها الصندوق. غير أن المعادلة لا يزال يحركها بشكل كبير حجم السكان الريفيين.

19- ويشجع مكتب التقييم المستقل إدارة الصندوق على النظر بعناية في التعليقات المذكورة أعلاه في المناقشات القادمة للجان التنسيق بين الإدارات ومع مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي.